

Distr.
GENERAL

A/51/73
1 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٧ من القائمة الأولية*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين
العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وتركمانستان
لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نحيل إليكم نص البيان المشترك الخاص بنتائج المحادثات المتعلقة بمشاكل بحر قزوين،
الذي وقعه نائب رئيس حكومة الاتحاد الروسي، السيد أ. أ. بولشاكوف، ونائب رئيس مجلس وزراء
تركمانستان، السيد ب. أ. شيخ مرادوف.

ونكون ممتنين لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار
البند ٩٧ من القائمة الأولية.

(توقيع) أ. عطاييف
الممثل الدائم
لتركمانستان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) س. لافروف
الممثل الدائم
للاتحاد الروسي
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البيان المشترك الصادر عن الاتحاد الروسي وتركمانستان بشأن نتائج المحادثات المتعلقة بمشاكل بحر قزوين

عقد يومي ١١ و ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٥ اجتماع في مدينة تركمانباش بين وفد الاتحاد الروسي، برئاسة نائب رئيس حكومة الاتحاد الروسي، السيد أ. أ. بولشاكوف، ووفد تركمانستان، برئاسة رئيس تركمانستان، السيد س. أ. نيازوف.

وتلقى رئيس تركمانستان، بسرور، رسالة رئيس الاتحاد الروسي، السيد ب. ن. يلتسين، ورسالة رئيس حكومة روسيا، السيد ف. س. تشورناميردين، اللتين أعربا فيهما عن رغبة الاتحاد الروسي في تطوير علاقات الشراكة مع تركمانستان تطويرا شاملا، كما أبديا استعداد الاتحاد الروسي لمساندة جهود تركمانستان الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلم في المنطقة مساندة كاملة. وأكدوا كذلك أن مبادرات تركمانستان الرامية إلى إقرار السلم، فضلا عن التزامها بالحياد، يحظيان بتأييد الاتحاد الروسي ويتمشيان مع الأهداف الطويلة الأجل لسياسته الخارجية.

وخلال المحادثات، توصل رئيسا وفدي الاتحاد الروسي وتركمانستان إلى اتفاق بشأن إقامة شركات مشتركة لتنفيذ مشاريع تجارية واقتصادية في مجال إنشاء الطرق البرية السريعة وخطوط السكك الحديدية. وأكد الجانب الروسي أن من شأن هذا التعاون مع تركمانستان أن يهيئ للاتحاد الروسي فرصة فريدة من نوعها بتشغيل أقصر الطرق التجارية إلى بلدان جنوب و جنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط وغير ذلك من المناطق.

كما اتفق الجانبان على إقامة هيئات مشتركة لمراقبة النظم البيئية لبحر قزوين وحفظ موارده الحية وتنظيم استغلال ثروته السمكية. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على أن المشاريع والمبادرات الروسية - التركمانية مفتوحة أمام مشاركة البلدان الأخرى.

وبحث الجانبان المسائل المرتبطة بالوضع القانوني لبحر قزوين من كل زاوية، حيث أكدوا، بسرور، تطابق المواقف والأساليب حيال تسويتها مع مراعاة مصالح البلدين. وقد توصل الجانبان إلى تفاهم بشأن المسائل التالية:

١ - أقر الجانبان بضرورة التعاون في مجال استغلال بحر قزوين وحمايته، الأمر الذي يقتضي اتخاذ قرارات متفق عليها تجمع عليها كافة البلدان المطلة على بحر قزوين. وأقر الجانبان أيضا بأن بحر قزوين نظام بيئي متكامل فريد من نوعه، وبأن المسؤولية عن حمايته كعنصر هام من عناصر النظام البيئي العالمي

تقع على عاتق الدول المطلة عليه. وفي هذا الصدد، أكد الجانبان على ضرورة الاشتراط، في جميع الأنشطة التي تتم في بحر قزوين، على عدم إلحاق أي ضرر ببيئته.

٢ - اتفق الجانبان على ضرورة استناد أساليب تسوية المسائل المرتبطة بالوضع القانوني لبحر قزوين إلى المراعاة التامة للمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المطلة عليه. وفي هذا الصدد، أسس الجانبان موقفيهما على أحقية كافة الدول المطلة على بحر قزوين في استغلاله، وفي تحديد الشروط التي تنظم الأنشطة التي تزاوّل فيه، فضلاً عن تحديد الشروط التي تنظم اجتذاب الأشخاص الطبيعيين والأشخاص القانونيين التابعين لبلدان ثالثة.

٣ - اتفق الجانبان على ضرورة تأسيس العلاقات بين الدول المطلة على بحر قزوين على مبادئ احترام سيادة الدول، وحسن الجوار، والتعاون التبادلي النفع، والشراكة التكافؤية. كما اتفقا على ضرورة قصر استغلال بحر قزوين على الأغراض السلمية.

٤ - اتفق الجانبان على ضرورة إعداد وثيقة (اتفاقية) بشأن الوضع القانوني لبحر قزوين من أجل تسوية المسائل المرتبطة بتحديد نظامه القانوني، بحيث توضع على أساسها القواعد القانونية الدولية التي تنظم ما يلي:

- الملاحة البحرية؛
- استغلال الموارد الحية؛
- استغلال الموارد المعدنية؛
- حماية النظم البيئية وصونها.

ومن هذا المنطلق، أكد الجانبان على ضرورة إبرام اتفاقات متعددة الأطراف، تشترك فيها جميع الدول المطلة على بحر قزوين وهيئاتها التشريعية، لتنظيم الأنشطة التي تزاوّل فيه، بما فيها استغلال مياهه ومعادنه وموارده الطبيعية.

٥ - اتفق الجانبان على ضرورة إقامة آلية إقليمية للتعاون في تنظيم استغلال بحر قزوين، وذلك لتسوية جميع المسائل المرتبطة باستغلاله بما يحقق المصالح المشتركة.

عن حكومة تركمانستان
(توقيع) ب. أ. شيخ مرادوف

عن حكومة الاتحاد الروسي
(توقيع) أ. أ. بولشاكوف
